الإصلاح والتبيئة في فكر محمد عابد الجابري

(مقاربات فلسفية)

أ.عبدالرحمن علي الزرقاني
أستاذ مساعد بجامعة المرقب
abdelrahman.alzarqani@elmergib.edu.ly

الملخص

هدف هذا البحث إلى الوقوف على أحد التجارب الاستثنائية في فهم الإصلاح والاستفادة منه في واقعنا، مع تتبع ونقد بعض المفاهيم التي اعتبرها الجابري محددات أو مضامين الإصلاح في مفهومه الحداثي، حيث وظف الجابري المنهج الفلسفي في قراءة التراث وتفكيكه ونقده، مع نقد وتقييم التجارب الغربية أيضاً. سيستخدم الباحث المنهج التحليلي وذلك بتطبيق أدواته النقد والتقويم، والتي يتم من خلالهما تتبع ما يتعلق بقضية الإصلاح في فكر الجابري وقراءته لشروط نجاح مفهوم الإصلاح بناء على استحضار تجربة التراث ونقدها، مع عرض ونقد التجربة الحداثية. فتوصل الباحث إلى أن فكرة الإصلاح في بعض مفاهيمها عند الجابري؛ تأخذ من التراث ما يستوجب لترسيخ ثقافتنا وهويتنا العربية الإسلامية، شريطة أن نستبعد ما لا يساير واقعنا المعاصر، كما لا يستبعد أمكانية استنبات محددات للإصلاح من الفكر الغربي شريطة أن تخضع للتأويل.

كلمات مفتاحية: الإصلاح، المنهج الفلسفي، التراث، التجربة الحداثية، تبيئة المفاهيم، استنبات المفهوم.

Abstract:

The aim of this research is to identify one of the exceptional experiences in understanding reform and benefiting from it in our reality. It also aimed to track and criticize some concepts that Al-Jabri considered about the determinants or implications of the reform in his modern concept.

Al-Jabri employed the philosophical method in reading heritage and criticizing it. He also discussed and evaluated the western experiences as well. The researcher implemented the analytical method and used its applications on criticism and evaluation. By employing this method, he could follow up what was related to the reform issue in Al-Jabri thought of seeing the successful conditions of the reform. That is by providing the heritage experience and criticizing the modern one.

The researcher reached to conclusion about the reform concepts in Al-Jabri thought: it takes from the heritage what is required to consolidate our Arabic-Islamic culture_provided that excluding what does not go along with our contemporary reality. He might also derive some cultivation of reform from the western thought provided that they are subject to interpretation.

Keywords: *reform, philosophical method, heritage, the modernist experience, the conceptualization of concepts, the cultivation of the concept.*

1- الإطار العام للبحث:

1-1 المقدمة:

لكي نُحدث مقاربة فكرية في هذا المضمار حول مفهوم الإصلاح في فكر الجابري ينبغي أن نكون على علم بأن الجابري في حديثه بل ونقده لمفهوم الإصلاح في مشروعه النهضوي كان يتعامل مع هذا المفهوم على مستوى الفكر العربي، وبالتالي فلأحداث المقاربة في هذا البحث فإن استحضار أفكار وتجارب الجابري على الواقع الليبي فيما يتعلق (بالإصلاح) يعد ممكن التطبيق على اعتبار أن ليبيا جزء لا يتجزأ من واقع الفكر العربي الذى كان الجابري مهموماً بدراسته ونقده، حيث أن (الواقع الليبي) تجمعه بالفكر العربي الذي تحدث عنه الجابري في مشروعه (والذي هو جزء منه) بيئة ثقافية وفكرية واحدة، بل وتجمعه ظروف اقتصادية واجتماعية تكاد تكون متقاربه، وهذا ما جعل أمر (تبيئة المفاهيم) التي اشترطها الجابري في الفكر العربي المعاصر تنطبق على حالة الفكر في ليبيا، بل يمكن أن تنطبق على الواقع التطبيقي أيضاً.

لعلنا حينما نتحدث عن الإصلاح عند الجابري تحضرنا بعض المفاهيم والتي هي بمثابة محددات أو مضامين مفهوم الإصلاح عنده، وهذه المفاهيم كما يراها الجابري مفاهيم مؤسسة تشكل في مجموعها المضمون العام لـ"الإصلاح" كما تحقق في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تولدت عبر المسار التطوري للمجتمعات الغربية من قبيل العلمانية، والديمقراطية، والعقد الاجتماعي، والمجتمع المدني، والتي يرى الجابري أنه لا سبيل إلى توظيفها في فضائنا الفكري العربي المعاصر إلاّ بمعرفة الروابط الحقيقية التي قد تعطي لإعادة طرحها في فضائنا الفكري معاني ومدلولات مقبولة. لهذا يرى الجابري أنه ينبغي أن نتعامل مع هذه المفاهيم بشكل نقدي قبل إعادة استنباتها في واقعنا العربي. ذلك يعني أن المفاهيم والمصطلحات هي بمثابة كائنات حية تولد وتشب ثم تموت، لكن ولادتها في بيئة ثقافية أجنبية يكسبها حمولة ثقافية خاصة، من الصعب نقلها إلى بيئة ثقافية أخرى دون إخضاعها لنوع من التأويل، وإلاّ حصل لها الالتباس والغموض.

يؤكد الجابري حول حديثه ونقده لمفهوم الإصلاح في أكثر من موضع في كتاباته أنه لابد من التذكير أيضاً باختيارنا التعامل مع هذا المفهوم، لا من موقف الرفض أو التشكيك، لكونه يفرض علينا من خارج، ومن جهات يدفع كل شيء في تصرفها إلى الشك في صدق أقوالها وحسن نواياها إزاءنا، ولا من موقف القبول والتبني بدون تحفظ لمجرد كونه يحمل مضامين إنسانية نحن في حاجة إليها، وفي حاجة أكثر على من يقوم بغرسها في مجتمعاتنا حتى ولو كان لا "يتفهم دائما" مطالبنا وتطلعاتنا،! قرر الجابري تجنب هذين الموقفين السياسيين المباشرين، الذين يعكسان صراعاً إيديولوجياً يجد جذوره ومحركاته في بلداننا، وفضل الجابري التعامل مع فكرة "الإصلاح" تلك، على مستوى فكري يهدف أولا وقبل كل شيء إلى تبيان مضمونها في الفكر الغربي وتاريخه، حيث تتحدد رؤية هؤلاء الذين يطالبون العرب بـ"الإصلاح.

لهذا فإن الجابري دوماً نراه في النسق العام لتعامله مع المفاهيم يؤكد أننا قد نجد الكثير من المفاهيم الرائجة في خطابنا العربي الراهن، غير أنه قبل التفكير فيما يعنيه هذا المفهوم في أصل معناه من جهة، وفي الخطاب العربي اليوم من جهة أخرى، "ففي اعتقاد الجابري أنه يجدر بنا أن ننبه إلى أن تاريخ خطابنا العربي في القرنين الماضيين يشير بوضوح إلى أن رواج مفهوم من المفاهيم في شعاراتنا وأدبياتنا لا يعني بالضرورة أن ذلك المفهوم يجد ما يسنده، أو يؤسسه في واقعنا ومعطيات حياتنا اليومية.

يؤكد الجابري أيضاً أن المرجعيات الأوروبية حول محددات الإصلاح سواء كانت واقعا تاريخيا، أو اجتهادات فكرية، لابد أن تبقى مرجعيات استشارية لا غير، ويجب ألا تنقلب إلى (نموذج سلف) يهيمن على الفكر ويوجه الرؤية. إذن فالمطلوب هو أن نتجه مباشرة إلى الواقع العربي لنلتمس منه تعريفات تلك المفاهيم التي هي محددات للإصلاح، مستعينين في ذلك باستحضار الظروف والملابسات التي جعلتنا نطرح تلك المفاهيم كمطلب، بعد أن كان غائباً عن مجال تفكيرنا في العقود الماضية.

2-1 مشكلة الدراسة:

انطلاقاً من التوجه البحثي الذي أمن به وأنتهجه دائماً؛ فإن إي فكرة بحثية في هذا المضمار قصد بها نتائج سليمة إذا لم يؤخذ في اعتباراتها تتبع شروط نجاحها تعد فاشلة وستقتل في مهدها، وشروط نجاح هذه الفكرة (الإصلاح) لا يمكن تحققها إلاّ باستحضار تجارب من البيئة التي قصد إصلاحها، مع أخذ الاعتبار في إخضاع التجارب المستخدمة إلى النقد والتفكيك، دون إغفال التجارب الحداثية حول الإصلاح على ألَّا تؤثر في البنية الأساسية للثقافة والهوية. يعد الجابري من النخب الفكرية التي أنفق حياته الفكرية في إنجاز مشروع نهضوي في سلسلة من الكتب، خصص فيها جزء كبير لمفهوم الإصلاح تمثل في كتابه (في نقد الحاجة إلى الإصلاح) وكتبه الأخرى التي اشتملت على مشروعه النهضوي، والكثير من المقالات العلمية التي نشرها في عدة صحف ومجلات عربية.

ارتأى الجابري أن يجدد النظر في قضية الإصلاح على ضوء الظروف والملابسات التي تطرح بها اليوم، وهو يركز اهتمامه على (فكرة الإصلاح) كما تتحدد في مرجعياتنا الثقافية التراثية مند ظهور الإسلام إلى القرن الثامن عشر، وفي الفكر الإسلامي الحديث، لأن حسب رأيه لا يمكننا أن نظمن قفزات نهضوية من خارج تراثنا، ولا أن نبني جسوراً قوية باتجاه المستقبل من دون الانطلاق من تراثنا، كما يبحث الجابري في فكرة الإصلاح في المرجعية الأوروبية محاولاً الاسترشاد بها في حدود الشروط التي وضعها.

لعل ما جعل الجابري قد وضع أسس استثنائية للإصلاح أنفرد بها عن غيره من النخب الفكرية في عصره استخدامه للمنهج الفلسفي في فهم وتأطير المفاهيم السياسية وحل مشكلاتها.

3-1 أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الوقوف على أحد التجارب الاستثنائية في فهم الإصلاح والاستفادة منها في واقعنا، خاصة وأن هذا المفكر من النخب الفكرية التي نقلت المنهج الفلسفي إلى قلب المعترك السياسي،

فهو كان أحد أعضاء أبرز حركات التحرر في المغرب أثناء الاحتلال الفرنسي، حيث كان يطبق المنهج الفلسفي في قراءة التراث الفكري، مع نقد وتقييم التجارب الغربية حول الإصلاح.

4-1 منهج الدراسة: سيستخدم الباحث المنهج التحليلي؛ وذلك باستخدام أدواته النقد والتقويم والتي يتم من خلالهما تتبع ما يتعلق بقضية الإصلاح في فكر الجابري، وقراءته لشروط نجاح مفهوم الإصلاح بناء على استحضار تجربة التراث ونقدها، مع عرض ونقد التجربة الحداثية.

2-تحديد المفاهيم:

2-1 مفهوم الإصلاح:

لغة: أصله صلح ومنه الصَّلاحُ: وهو ضد الفسادِ. صَلَحَ-كمنع-وَكَرُمَ-وهو صالِحٌ. وصَليحٌ. والصُّلْحُ:- بالضم:- السِّلْمُ. ويُؤَنَّثُ. وصالحه مصالحة، واصطلحا، واصَّالحا وتصالحا. والمصلحة واحدة المصالح، واستصلح: نقيض استفسد، وهذا يصلح لك أي من بابتِكَ.

اصطلاحا: هو تقويم وتغيير وتحسين شيء ما وإعادته إلى سيرته الأولى، أو إلى حال أفضل من الحال الذي هو عليه.

2-2 التبيئة: من البيئة ومفهوم البيئة لغة بأنّها اسم وتعني الحالة، أو الوسط، أو الهيئة، والفعل (باءَ) فنقول بوأهُ منزلاً: أيّ أنزله، وبَاءَ بالمكان: أيّ حلّه، وأقام فيه، و(المبَاءةَ) تعني المنزل كبيت النحل بالجبل، أو متبوأ الولد من الرحم، أو كناس الثور*

أما مفهوم البيئة اصطلاحاً: فهي مجموعة العوامل الحيوية المحيطة، كالبشر، والنباتات، والحيوانات، وجميع الكائنات الدقيقة من فطريات، وبكتيريا، وفيروسات، وغيرها، بالإضافة إلى العوامل غير الحيوية كالماء، والهواء، والتربة، والضوء، وغيرها.*

كما يمكن تعريف البيئة بالإنجليزية (Environment) بأنّها سلسة العوامل الخارجية، والتأثيرات، والظروف التي تدور حول حياة كائن حي معين، ولها تأثير عليه كالهواء، والماء، والمعادن، والكائنات الحية الأخرى، وقد تعبّر البيئة عن القوى الاجتماعية، أو الثقافية التي تصف حياة إنسان، أو مجموعة من الأشخاص، أو شعب كامل.**

3-شروط تبيئة المفاهيم:

في خضم الصعوبات التي يطرحها الجابري للمفاهيم المنقولة، تعددت رؤى أهل الفكر والعلم بخصوص هذه الإشكالية تبعاً لاختلاف زوايا نظرهم، وكذا اختلاف انتماءاتهم، واتجاهاتهم الفكرية. في هذا الصدد يبتغي الباحث

* https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9/ قاموس المعاني
* https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9/ قاموس المعاني
** https://www.dictionary.com/browse/environment قاموس المعاني

إبراز المعالم الكبرى لنظرية المفكر محمد عابد الجابري بخصوص كيفية النقل السليم للمفاهيم الفكرية إلى ثقافتنا المعاصرة، والتي سماها "تبيئة المفاهيم"

يمكن أن نوجز رأي الجابري حول شروط تبيئة المفهوم ونقله، والتي تتمثل في خطوتين مهمتين وهي:

1-معرفة تاريخ المفهوم الذي يراد نقله.، تاريخه كما تعطيه المرجعية التي ينتمي إليها. هنا يرى الجابري ضرورة استيعاب التراث بكل تجلياته ومراحله التاريخية، فكلما استوعب التراث بشكل سليم كلما كان توظيفه بشكل سليم.

2- النظر في كيفية استنبات ذلك المفهوم في المرجعية المراد نقله إليها (في نقد الحاجة إلى الإصلاح، 2014) يستوجب هنا عدم الأخذ بكل المنجزات التاريخية المنقولة من تلك المرجعية، بل يجب الأخذ فقط بما هو صالح للحياة الفكرية المعاصرة، والحذر من الانشغال بما يمكن أخذه من الاتجاهات والمذاهب، ولا يمثل واقعنا لأن هذا عمل غير تاريخي يؤدي إلى حلقات مفرغة.

ويشدد الجابري على أن ما يجب أن نتعامل معه نحن اليوم ليس كل التراث؛ بل ما نجده صالحا للاستنبات في واقعنا، وقابل للتطوير والتحديث لكي يتقاسم معنا مستقبلنا ذلك هو معنى الأصالة. "هنا نجد الجابري يدعوا إلى (الاستقلال التاريخي) الذي تعيشه الأمة العربية الاسلامية" (الاستعارة والتبيئة المفهومية في قراءة التراث العربي الإسلامي عند محمد عابد الجابري، 2015).

هنا وحتى تكون الصورة واضحة وجلية في فهم كيفية اتباع الشروط السليمة لتبيئة المفهوم عند الجابري، نستحضر هنا بعض المفاهيم التراثية والغربية التي قام الجابري بإعادة قراءتها ونقدها، وذلك محاولة منه لإصلاح الواقع العربي الإسلامي وإخراجه من دائرة التقليد، واستنبات المفاهيم التي تتماشى مع الشروط التي وضعا.

4-أمثلة تطبيقية لتبيئة المفاهيم في فكر الجابري:

4-1 مفهوم العولمة:

عند تتبع مفهوم هذا المصطلح سنجد بأن هناك ما يشوبه من الغموض؛ نتيجة لتضارب الآراء إذ تعود جذور المصطلح إلى ما يرادف العربية للكلمة الإنجليزية "secularism" والكلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية سيكولوم "saeculum"وتعني العصر أو الجيل أو القرن. أما في لاتينية العصور الوسطى فإن الكلمة تعني العالم أو الدنيا مقابل الكنيسة (المسيري، 2002)

لقد رسخ استعمال العلمانية في الفضاء الفكري الأوروبي بعد الصراع المرير الذي عاشته الكنيسة مع النظريات العلمية؛ فقد كان رجالها يعتمدون نظرية بطليموس التي مفادها بأن الأرض هي مركز الكون، فلما جاء كوبرنيك ظهرت نظرية جديدة ترى عكس مذهب الكنيسة، إلاّ أنها تصدت لها عبر محاكم التفتيش حيث أصدرت أحكاما لمن يتجرأ لمثل هذه الأفعال، كانت الأحكام تتراوح من السجن إلى القتل. (عواجي، 2006)

أما فيما يتعلق باستعمال العلمانية في الفضاء العربي الإسلامي فإن هذا لفظ ليس فيه من اللغة العربية إلاّ الصياغة، أي القالب المسمى" المصدر الصناعي"، مثل الحرية الإنسانية والأرضية...إلخ. أما على مستوى

الاشتقاق، فمخترعو هذا اللفظ الذي يجري مجرى (الاصطلاح)، يلحون على أنه ليس مشتقاً من العِلم (بكسر العين) وإنما من (العَلْم) بفتح العين وسكون اللام، وهو عندهم مرادف للفظ العالم، والعلم الذي يقصدونه هو الدنيا. وهذا تكلف مضاعف: فالعَلم نادر الاستعمال في اللغة وغير شائع في المعاجم المعتمدة، فكيف يمكن تعريف مفهوم بربطه بلفظ نادر الاستعمال، في حكم المجهول؟، وإذا قصرنا معناه على العالم الدنيوي، فلن يفيد شيئاً محدداً في المجال التداولي العربي" (الجابري م.، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، 2014). هذا من جهة تاريخ ظهور المفهوم في السياق الغربي، فماذا بشأن علاقته بالمجال التداولي العربي الإسلامي؟ وهل من أمكانية لتبيئة المفهوم في الفضاء الفكري العربي الإسلامي؟

يرى الجابري أن الدعوة إلى العلمانية ظهرت لأول مرة في دول بقوميات متعددة، وديانات مختلفة، كمصر ولبنان وسوريا. حيث "قام العلمانيون مند شبلي شميل، ويعقوب صروف، وفرح أنطون، ونقولا حداد، وسلامى موسى، وولي الدين يكن، ولويس عوض وغيرهم...فهم يدعون إلى العلمانية بنفس المفهوم الغربي المتمثل في المطالبة بفصل الدين عن الدولة، فالدين لله والوطن للجميع...الملاحظ أن كلهم كانوا من النصارى، وغالبيتهم من نصارى الشام، الذين كان انتمائهم الحضاري للغرب، ولا ينتمون للإسلام لا دينا ولا حضارة، تربوا في المدارس الأجنبية، فكان الأسهل في دعواتهم الصادقة للتقدم، والنهوض بالبلاد العربية، أن يتم أخدهم بالنمط الغربي الذي عرفوه ودعوا إليه ورأوه ماثلاً في تقدم الغرب الفعلي" (حوار المشرق والمغرب، 1990) لقد أكد الجابري هذا الأمر في أكثر من موضع في كتبه، حيث نراه يقول "إن شعار العلمانية رفع أول مرة في لبنان في منتصف القرن التاسع عشر؛ وذلك من أجل الاستقلال عن الخلافة العثمانية أو على الأقل للمطالبة بالديمقراطية، واحترام حقوق الأقليات" (الجابري م.، سلسلة مواقف.، 2006، ص61) وفق ذلك فإن طرح إشكالية العلمانية في العالم العربي يعد "مسألة مزيفة، بمعنى أنها تعبر عن حاجات بمضامين غير متطابقة مع تلك الحاجات: عن الحاجة إلا في إطار هوية قومية واحدة، والحاجة إلى الديمقراطية التي تحترم حقوق الأقليات، والحاجة إلى الممارسة العقلانية للسياسة، هي حاجات موضوعية فعلاً، إنها مطالب معقولة وضرورية في عالمنا العربي، ولكنها تفقد معقوليتها وضروريتها عندما يتم التعبير عنها بشعار ملتبس كشعار العلمانية" (الجابري م.، سلسلة مواقف، 2006) لذلك يرى الجابري أنه من الأفضل أن نستبدل هذا الشعار بمفاهيم أدق وأعمق في مقدمتها (الديمقراطية والعقلانية)*.

4-2 العقد الاجتماعي وعقد البيعة وتغييب صحيفة النبي ﷺ

يرى الجابري أن من المفاهيم الرئيسة التي يعتمدها الفكر الإصلاحي العربي المعاصر مفهوم "العقد الاجتماعي"، وهو قرين مفهوم "العلمانية"، ليس فقط لكونهما من المفاهيم المركزية التي استعارها هذا الأخير من المرجعية الأوروبية، بل أيضا لأنهما يرتبطان ببعضهما بعضاً ارتباطا بنيوياً إلى درجة يمكن معها القول إنهما وجهان لنفس

* سيرجئ الباحث الحديث عن هذا المفهوم فيما بعد، وذلك للحديث عن مفهوم أخر يعده الجابري قرين لمفهوم العلمانية.

العملة. ومع ذلك فإنه يمكن التمييز بين "وضع كل منهما على مستوى الفكر العربي، ذلك أن مضمون "العلمانية" غائب تماماً في المرجعية التراثية العربية الإسلامية، بل هي ترفضه، بينما تقبل هذه المرجعية قرينه "العقد الاجتماعي" وتقدم له نظيراً وشبيهاً هو "عقد البيعة"، عندما يتعلق الأمر بمضمونه السياسي، أما مضمونه العام الذي يطرح مسألة "اجتماعية" الإنسان، فتشترك فيه المرجعيتان الأوروبية الحديثة، والعربية التراثية، باعتباره إرثاً مشتركا من العصور القديمة.

بالفعل كانت هناك نظرية شائعة، سادت في العصور القديمة والوسطى، تقول إن ظهور الدولة كان أمرا "طبيعيا" اقتضاه كون الإنسان لا يستطيع أن يعيش بمفرده، ولا أن يقوم بجميع حاجاته، وبالتالي لابد له من التعاون مع غيره. وبتنظيم هذا التعاون تطور الأمر إلى ما نسميه الدولة: إما انطلاقاً من الأسرة التي تطورت فأصبحت قبيلة تحالفت مع غيرها من القبائل والجماعات فأسست دولتها، كما كان شأن الأسر الحاكمة خلال القرون الوسطى، أو ابتداء من بروز بطل في ظروف معينة مكنته من تولي السلطة وتنظيم التعاون...إلخ. يمكن وصف هذه النظرية بكونها نظرية محافظة: فهي إذ "تفسر" ظاهرة نشوء الدولة لا تفتح أية آفاق لتغيير الوضع القائم، بل تبرره وتجعل منه واقعاً اقتضته "طبيعة" الأمور. أما نظرية "العقد الاجتماعي" كما صيغت عصر النهضة الأوروبية فهي بالعكس من ذلك نظرية "ثورية"، بمعنى صيغت من أجل (الإصلاح) والتغيير، فمن جهة تقوم هذه النظرية على فرضية "حالة الطبيعة"، التي أدلى به بعض المفكرين الأوروبيين في بدايات العصر الحديث، ومؤداها أن البشر كانوا في مبتدأ أمرهم أحراراً لهم كافة الحقوق، لكل منهم الحق في كل شيء، ولكن بما أن سعي كل واحد منهم إلى التمتع بجميع الحقوق كان لابد أن يؤدي إلى تنازع وتدافع واقتتال، فقد اهتدوا بعقولهم إلى طريقة لتنظيم هذه الحقوق بصورة تضمن الأمن والعدل، أعني: إبرام "عقد اجتماعي" يتنازلون بموجبه عن حقوقهم بهدف تنظيمها وحفظها واستردادها؛ بصورة تمنع التنازع والتدافع والصراع.

واضح أن فكرة العقد الاجتماعي بهذا المعنى تطرح مسألة الحكم طرحاً أعم وأعمق وعلى مستويين: أصل الاجتماع وأصل الدولة، وهما مستويان من التعاقد مختلفان:

يتعلق الأمر في المستوى الأول بتنازل الأفراد، للمجموعة التي تتشكل منهم، عن الحقوق الطبيعية التي كانوا يتمتعون بها في "الحالة الطبيعية"، في مقابل حقوق مدنية تضمنها لهم الهيئة العامة المجردة المسماة الدولة. أما على المستوى الثاني فالأمر يتعلق أساساً بتفسير شكل الحكومة: فالأفراد يتنازلون هنا لا للمجموع "المجرد"، بل لشخص واحد يقوم بمهام الرئاسة والحكم، بما في ذلك الحفاظ على حقوق الأفراد والجماعة.

وما دام الأمر يتعلق بفرضيات فغني عن البيان القول إنه من الممكن الجمع بين المستويين في نظرية واحدة تفسر في آن واحد أصل الاجتماع والدولة، ومنشأ الحكومة وشكلها، كما أنه من الممكن تفسير الحكومة وشكلها داخل النظرية الأولى وحدها، وقد شهد الفكر الأوروبي هذه الأنماط جميعاً.

أما الفكر العربي الإسلامي فهو لم يعرف إلا النمط الثاني، أعني الذي يفسر منشأ الحكومة وشكلها وهو ما يسمى عندنا بـ"عقد البيعة". وبعبارة أخرى إن العقد السياسي الذي دار الكلام حوله في التراث العربي الإسلامي هو "عقد الإمامة" أو "البيعة". "أما "العقد الاجتماعي" كنظرية تفسر أصل الاجتماع والدولة معاً فشيء ظل غائبا عن مجال المفكَّر فيه لدى الذين خاضوا في مسألة "الإمامة" و(الخلافة)" (الجابري م.، حقائق حول الخلافة في الإسلام، 2009).

كان هناك في العهد النبوي أنواع من "العقد" أبرمها الرسول ﷺ، بعضها ينظم الاجتماع، وبعضها ينظم الحكم: من ذلك عقد "بيعة العقبة" (الأولى والثانية) اللتين بايع فيهما ممثلو أهل يثرب (المدينة) الرسول عليه الصلاة والسلام رئيساً عليهم، فكانت الهجرة إليهم على أساس هذه البيعة الاختيارية المشروطة (شرط عليهم وشرطوا عليه)، وهذا عقد سياسي. وبمجرد وصول النبي عليه الصلاة والسلام إلى المدينة أقام نظام "المؤاخاة"، آخى فيه بين المهاجرين بعضهم مع بعض، وبينهم وبين الأنصار، مؤاخاة "على الحق والمساواة"، وهذا "عقد اجتماع". أما العقد المعروف بـ"الصحيفة" فهو يجمع بين الاثنين: فقد كتب النبي صله الله عليه وسلم، عند وصوله إلى المدينة مهاجرا، كتابا بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب ومن تبعهم، فلحق بهم وجاهد معهم أنهم أمة واحدة. كما وادع فيه يهود وعاهدهم، وأقرهم على دينهم وأموالهم، وشرط لهم واشترط عليهم. لقد نص هذا الكتاب أو العقد على أن كل فئة من فئات المسلمين والمؤمنين من المهاجرين والأنصار من أهل يثرب تواصل العمل بالعرف الذي كانت تعمل به قبل الإسلام في مجال أخذ الديات وإعطائها، مع التزام المعاملة الحسنة للأسرى، والعمل بالعدل في افتدائهم. كما نص على التضامن والتكافل بين المؤمنين بعضهم مع بعض. إلى غير ذلك من البنود التي نصت عليها الصحيفة، والتي وصلت إلى 52 بنداً، بما سمح لبعض الكتاب اليوم أن يطلق عليها أسم (دستور) عليها بدلا من معاهدة في بعض التسميات. (صحيفة النبي...تجاهل تاريخي أم عزوف منهجي مقصود!؟، 2021)

هذا من جهة، ومن جهة أخرى نص هذا العقد أيضا على أن "اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين يتحملون نصيبهم من نفقات الحرب التي يشاركون فيها مع المؤمنين) وأنهم: "أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم". كما نص هذا العقد على تحريم القتل في يثرب، وعلى الدفاع المشترك عنها، وأن المرجع في الفصل في الخلاف هو محمد ﷺ سواء كان الخلاف بين المؤمنين والمسلمين بعضهم مع بعض، أو بينهم وبين اليهود. وتختم "الصحيفة" بالتأكيد على أن العلاقات في يثرب يجب أن تبنى على البر وحسن المعاملة والحرص على الأمن.

نحن هنا إذن أمام عقد اجتماعي مزدوج ينظم الاجتماع، وفي نفس الوقت يُعَيِّن رئيس الجماعة. وما يلفت النظر في هذا العقد هو تأكيده على الحق في الاختلاف وإقراره لهذا الحق بعبارات تتكرر مع كل فئة. الاعتراف بالاختلاف داخل المسلمين والمؤمنين: مهاجرون، أنصار، قبائل. واعتراف بالاختلاف داخل اليهود وقبائلهم،

واحترام ما يؤسس هذا الاختلاف من أعراف، وفي الوقت نفسه الحفاظ على وحدة الجماعة التي أصبحت تشكل "أمة واحدة". "أما رئيس الجماعة –النبي ﷺ فهو لا يتدخل إلاَّ عندما يحدث خلاف بين فئة وأخرى يتطلب مرجعية محايدة مستقلة." (صحيفة النبي...تجاهل تاريخي أم عزوف منهجي مقصود!؟، 2021)

فالجابري هنا يريد أن يؤكد أن الواقع العربي الإسلامي بكافة أقطاره سيجد في هذه التجربة أكثر تطابقا مع واقعه، حيث أن الواقع الراهن للفكر العربي المعاصر يفتقر إلى فهم هذا النوع من التعاقد وتطبيقه، والذي برجوعنا له وفهمه سنضمن الحقوق لكافة الأطياف والأقليات

وقد قيل الكثير عن هذه "الصحيفة"، وواضح أن مضمونها يحتمل أن يوصف بأنه "عقد اجتماعي"، بل إن هناك من يرى أن ما يميز هذه الصحيفة تكمن في كونها تشمل معاً الشقين (السياسي والاجتماعي)" (صحيفة النبي...تجاهل تاريخي أم عزوف منهجي مقصود!؟، 2021) وبالتالي القول إن الدولة في الإسلام قامت على أساس عقد اجتماعي؛ هذا يقوله بعض المعاصرين. أما في الماضي فإن مما يثير الاستغراب أن جميع الذين تكلموا أو شرعوا لمسألة "الخلافة" أو "الإمامة" (وبالتالي لمسألة الحكم في الإسلام) قد تجاهلوا هذه "الصحيفة" التي أسست لدولة الرسول عليه الصلاة والسلام تجاهلا تاما؛ فذهبوا يبحثون عن مستندات أخرى يبررون بها رأيهم في "الخلافة". وهكذا ذهب بعضهم إلى القول بـ"النص والوصية" بينما استند آخرون إلى "إجماع الصحابة" على مبايعة أبي بكر. والذين من المتكلمين والفقهاء تخصصوا في "الكلام في البيعة" وشروطها وكيفية عقدها وعدد من تنعقد بهم...الخ، نزلوا بها من الأفق الواسع الذي نصت عليه صحيفة النبي ﷺ، إلى مستوى ضيق محدود، فماثلوا بينها وبين "عقد البيع" وأحكامه الفقهية، وكأن الأمة "تبيع" حريتها وحقوقها لمن يتولاها، بالرضى أو بالقهر. وأكثر من ذلك نزلوا بعدد من تنعقد به الخلافة والإمامة: ممن أمكن حضورهم من "أهل الحل والعقد" إلى القول بأنه يكفي فيها خمسة منهم، ونزل بها آخرون إلى أقل من ذلك... حتى قالوا يجوز أن تنعقد الخلافة والإمامة ببيعة رجل واحد. ولكل منهم حجة يستقيها من وقائع الصراع على الخلافة زمن الصحابة، إن الجابري يرى أن الصحيفة هي التي يمكن أن يتحقق فيها ما تحتاجه المرحلة المعاصرة والتي تستلزم تواجد العقد السياسي والاجتماعي معا. (الجابري م.، الديمقراطية والعقلانية بدلاً من العلمانية، 2004) يبدوا أن الضياع الذي تعيشه الدول العربية بما فيها ليبيا هو عدم فهمها لتطبيق العقد السياسي والاجتماعي في نفس الوقت، والذي غاب نتيجة لتغييب تطبيق صحيفة النبي ﷺ، والتي تتضمن معالجات أكثر نجاعة، وتخدم واقعنا من تلك المحاولات العقيمة المتمثلة في تطبيقات العقد الاجتماعي، والتي لا تجدي نفعاً في بيئتنا.

4-3 الديمقراطية:

يعد المفكر المغربي محمد عابد الجابري من أبرز المفكرين الذين عالجوا هذا المفهوم، رغم أن القراءة المبدئية لأدبيات الجابري تبدي نوعا ما صعوبة تعريف مفهوم الديمقراطية، إلاّ أنه وبعد القراءة العميقة لمؤلفاته تتجلى لنا معالجته لهذا المفهوم، حيث نجده يتبنى مفهومها المتداول في عصرنا "الذي يشير إلى الطريقة التي تمارس بها

السلطة، والعلاقة الجامعة بين الحاكم والمحكومين، التي يكون أساسها احترام حقوق الإنسان والمواطن" (الجابري، 1997) ومن ثم فإننا سنعالج في هذه الفقرة مفهوم الديمقراطية عند الجابري. وهذا ما يدفعنا قبل ذلك إلى التساؤل عما يأتي:

كيف حدد الجابري مفهوم الديمقراطية ومشكل الانتقال إليها؟

كيف حدد الجابري ضرورة الديمقراطية؟

مشكل الانتقال للديمقراطية عند الجابري:

يعتبر الجابري أن مشكل الانتقال إلى الديمقراطية هي مشكل نظري بالأساس أي مفاهيمي، حيث صاغها الجابري إجمالاً كما يأتي في هذا السؤال "كيف يمكن الانتقال إلى الدمقراطية التي هي وليدة تطور الأوضاع الصناعية الرأسمالية في أوروبا–في مجتمعات تعيش أوضاعاً تنتمي في جملتها، إما إلى ما قبل الرأسمالية، وإما إلى ما اعتبره بديل الرأسمالية وتجاوز لها، وإما إلى أوضاع تضم خليطاً من هذه وتلك؟" (الديمقراطية وحقوق الإنسان، 2006).

اعتبر الجابري أن الأقطار العربية التي يكون الحكم فيها على أسس غير ديمقراطية ستواجه مشكلة عملية إذا ما عزمت على الانتقال إلى الحكم الديمقراطي، ذلك لأن هذا الانتقال يتطلب من الحكام إما القيام بهذه العملية بأنفسهم، وفي هذه الحالة يتطلب منهم التنازل عن سلطاتهم وامتيازاتهم بكل إرادة، وإما إجبارهم عبر قوات ديمقراطية في المجتمع تكون قادرة على "فرض الديمقراطية في الدولة وقادرة على الحفاظ عليها، والحيلولة دون قيام نوع آخر من الحكم اللاديمقراطي" (الديمقراطية وحقوق الإنسان، 2006). يوضح الجابري هنا أن الانتقال إلى الديمقراطية من الناحية العملية يطرح اختيارين وهما: إما (التدرج) أو (الإزاحة).

فالتدرج يقتضي الإيمان بالقوى الديمقراطية لتنمو وتترسخ، وتهيمن في المجتمع وجعل الدولة ديمقراطية عن طريق الانتقال إلى دولة المؤسسات.

أما الإزاحة: فتقتضي إزاحة الحاكم من طرف قوى الديمقراطية، أو حمل الحاكم على التنازل، بيد أن المشكل في هذا الاختيار (الإزاحة) حسب الجابري هو صعوبة إسقاط الحاكم من طرف القوى الديمقراطية، إذ يجب عليها أن تتحول إلى قوى غير ديمقراطية لتستطيع ذلك.

وبالتالي فالتدرج مبدئياً أسلم وأضمن عنده، غير أنه يتطلب وقتاً ومراحل، لأن مسألة الانتقال هي مسألة تطبيق المبدأ، فمن يضمن لنا عدم تمييع التدرج، ومن خلال ذلك تمييع العملية الديمقراطية ذاتها؟

إن هذه التساؤلات والتخوفات كما يقول الجابري "ليست مصطنعة، ولا مجرد افتراضات تشاؤمية، كلا إنها تعبر عن وقائع وتجارب شهدتها محاولات الانتقال إلى الديمقراطية، في كثير من أقطار أفريقيا وأسيا وأمريكيا اللاتينية وأوروبا الشرقية، وما زالت تشهدها" (الديمقراطية وحقوق الإنسان، 2006)، والأمثلة على ذلك كثيرة حول الدول

التي عجزت الأحزاب الديمقراطية عن الانصياع للديمقراطية بعد إسقاط الحاكم، حيث عجزت على تحمل مسألة الانتقال إلى الحكم الديمقراطي عبر التدرج.

وهكذا يؤكد الجابري أن الديمقراطية في الدول العربية "لا يمكن طرحها طرحاً جديداً وبناءً إلاّ من خلال النظر إليها في ضوء الواقع كما هو، في ضوء المحاولات والتجارب والمعطيات التي يزخر بها" (الجابري:، 2006). بمعنى أن التنظير للديمقراطية دون النظر إلى الواقع ومراعاته هو تنظير خال من المعنى وعديم الجدوى، إذ يجب تحليل الواقع، وتمحيص اعتباراته ومعطياته بمختلف أصنافه، من أجل الخروج بالديمقراطية في الدول العربية من وضعيتها (المأزومة) والمؤرقة، ومن ثم سيتأتى لنا بناء مفهوم واضح عن الديمقراطية في الوطن العربي "يفتح لها آفاقاً نظرية إيجابية، ويطرح أمكانيات التحقق الفعلي للممارسة الديمقراطية دون الانحسار في عنق الزجاجة" (الجابري:، 2006). لا شك أن هذا الانحسار نعانيه الآن في كثير من الأقطار العربية والتي تعد ليبيا من بينها، حيث أصبحت تعاني تلك الدول من عدم التوافق بين التنظير للديمقراطية والواقع المعاش.

يبدوا أن الجابري هنا كان مدركا لكافة الاعتبارات والمعطيات بما فيها واقع التجارب المتباينة لكل دولة عربية أو إسلامية، ذلك أن تنظيرنا للديمقراطية في هذه الدول دون أن نأخذ في الاعتبار للاختلافات الدقيقة بين الدول العربية، سيجعل تطبيق الديمقراطية تأتي بنتائج فاشلة.

تجدر الإشارة هنا أن الجابري عندما مثل للتحول الديمقراطي في الدول العربية من الناحية العملية والذي رأى في الأساس أنه لا يخرج من حالتي التدرج والإزاحة، فعندما مثل لدولة تونس رأى أنها تسير في اتجاه حالة التدرج، غير أنها تتجه في هذا المسار بحركة بطيئة جداً؛ وصفها بحركة السلحفاة، بينما رأى مصر أنها نصبت الحزب الحاكم باسم الأغلبية، حيث تمارس المؤسسة العسكرية الحاكمة "السلطة" الذي يراد له أن يبقى حاكماً دائما، مكيفاً العملية الديمقراطية لهذا الغرض (الديمقراطية وحقوق الإنسان، 2006).

رغم أن هناك تغييرات حدثت ولم يعاصرها الجابري وهي موجة التغيرات السياسية لبعض الدول العربية مند 2011 م، إلاَّ أن الأمر لم يتغير كثيراً عن الواقع الذي نظّر له الجابري–نقصد بالتغير هنا التطبيق العملي للديمقراطية–بل إن هناك الكثير من الدول والتي من بينها ليبيا زاد وضعها السياسي بل الاقتصادي والاجتماعي تأزما وأصبح الانتقال للديمقراطية أكثر صعوبة، مما كان عليه في السابق، وذلك حسب اعتقاد الباحث بسبب العودة للتمركز حول العصبية أو القبيلة التي غيبتا الديمقراطية بشكل كبير.

من الناحية النظرية يرى الجابري أنه بما أن مفهوم الديمقراطية ليس مفهوماً عربياً أو إسلامياً في أصله، لذلك فهو يؤكد أن الغرب وإن سبقنا بتجربته وبنضاله الطويل نحو الديمقراطية؛ فإنه ليس من الضروري اتباع نفس السبيل الذي سار عليه، ولا أن يدون نضالنا نفس الفترة التي استغرقها نضاله، إذ يمكننا أن نختصر الطريق إليها. (الديمقراطية في فكر محمد عابد الجابري، 2019) ولا شك أن الجابري كان يقصد هنا أصحاب المرجعية النهضوية التي اعتبرت الفكر الغربي مثلاً أعلى في تطبيق مفهوم الديمقراطية.

تشكل الديمقراطية حسب مفهوم الجابري ذلك المنظور الواقعي الذي يستلهم الممارسة الديمقراطية كما هي في العصر الحاضر*، إذ اعتبرها نظاماً سياسياً اجتماعيا اقتصاديا يقوم على ثلاثة ركائز:

حقوق الانسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنها من حريات.

دولة المؤسسات قائمة على مؤسسات مدنية وسياسية تتجاوز الافراد مهما كانت مراتبهم وانتماءاتهم العرقية والدينية والحزبية.

تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة، وذلك على أساس حكم الاغلبية، مع حفظ حقوق الأقلية.

بعد أن حدد الجابري مفهوم الديمقراطية وأركانها، أكد أن مقصده من الانتقال إلى الديمقراطية هو الانتقال من دولة لا تحترم فيها حقوق الانسان بمعناها الواسع، ولا يقوم كيان الدولة على مؤسسات تتجاوز الأفراد والجماعات، ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دولة يقوم كيانها على الأركان الثلاثة التي ذكرها، حيث يصبح بهذا مجتمع مدني؛ مع مراعاة التبيئة.

4-4 المجتمع المدني...المعنى والمفهوم

قبل الخوض فيما تحمله عبارة "المجتمع المدني" من أبعاد جعلت منها "مفهوما" من المفاهيم الأساسية في الفكر الأوروبي الحديث، لننظر كيف تعامل الجابري مع مفهوم (المجتمع المدني) على مستوى اللغة، حيث يرى أننا سنصاب بدهشة كبرى إذا نحن أردنا التدقيق في المدلول اللغوي لعبارة "المجتمع المدني"، أولا فيما يمكن أن نحدد به هذا المفهوم على صعيد اللغة.

يمكن تحديد معناها في اللغة العربية، بالمقارنة مع ما تتحدد به في اللغات الأوروبية! ذلك أن لفظ "مجتمع" صيغة ترد في اللغة العربية إما اسم مكان أو اسم زمان أو مصدراً ميمياً، بمعنى أنها إما حدث بدون زمان، (اجتماع) وإما مكان أو زمان حصول هذا الحدث (مجتمع القوم: اجتماعهم، أو مكانه أو زمانه)، وبالتالي فهو لا يؤدي معنى اللفظ الأجنبي الذي نترجمه به "Société" أو "Society " والذي يعني، أول ما يعني، عدداً من الأفراد، يشكلون "مجموعة" أو "جماعة" بفعل رابطة ما تجمع بعضهم إلى بعض. أما لفظ "مدني" فهو يحيل، في اللغة العربية، إلى المدينة، إلى "الحاضرة" (قارن: بدو حضر، بادية مدينة). وبناء على ذلك يمكن القول، مع شيء من التجاوز، إن عبارة "المجتمع المدني" بالنسبة إلى اللغة العربية إنما تكتسب معناها من مقابلها الذي هو "المجتمع

*الجدير بالذكر أن أحد شروط الجابري لتبيئة المفاهيم تتمثل في النظر إلى تاريخ المفهوم؛ فإذا ما حاولنا أن نطبق هذا الشرط على واقعنا السياسي الليبي فإن الأخطاء التي تتجلى لنا والتي يقع فيها بعض الساسة في ليبيا اليوم تتمثل في محاولتهم الهروب من المأزق السياسي الذي نعيشه بفهمهم للديمقراطية من خلال العودة إلى تجربة الأقاليم الثلاثة بكافة تفاصيلها السابقة، والتي حسب اعتقاد الباحث جاءت لتعبر عن مضامين تاريخية معينة، وذلك انطلاقا من تأكيد الجابري على عدم الأخذ بكل المنجزات التاريخية المنقولة من التراث، بل يجب الأخذ فقط بما هو صالح للحياة الفكرية المعاصرة، فلا ينبغي إعادة استنساخها من جديد في واقع مغاير تغيرت ظروفه وواقعه السياسي.

البدوي"، تماماً كما فعل ابن خلدون حينما استعمل "الاجتماع الحضري" ومقابله "الاجتماع البدوي" كمفهومين إجرائيين في تحليل المجتمع العربي في عهده والعهود السابقة له (وأيضا اللاحقة). وبما أن القبيلة هي المكون الأساسي في البادية العربية فـ"المجتمع المدني" سيصبح المقابل المختلف، إلى حد التضاد، لـ"المجتمع القبلي."

هذا في حين أن اللفظ الأجنبي "civil" الذي نترجمه بـ "مدني"، في قولنا "مجتمع مدني"، يستبعد في الفكر الأوروبي ثلاثة معان رئيسية هي بمثابة أضداد له: معنى "التوحش" (قارن عبارة ("الشعوب البدائية/ المتوحشة" في مقابل عبارة "الشعوب المتحضرة")، معنى "الإجرام" (قارن: "مدني" في مقابل "جنائي" في المحاكم)، معنى الانتماء إلى الجيش (قارن "مدني": في مقابل "عسكري")، ومعنى الانتماء إلى الدين (قارن: "التعاليم الدينية" في مقابل "القوانين المدنية"). وهكذا فعبارة "المجتمع المدني" في الفكر الأوروبي هو، بناء على ذلك، مجتمع متحضر، لا سلطة فيه لا للعسكر ولا للكنيسة. وإذن فالفارق كبير بين مدلول عبارة "المجتمع المدني" داخل اللغة العربية، وبين مفهومها في الفكر الأوروبي! (الجابري م.، المجتمع المدني: المعنى.. والمفهوم، 2005) إذا فإن الجابري هنا يدعوا كما يقول "إننا يجب أن نبحث عن الطريق وسط الغابة لا خارجها" (الجابري م.، الخطاب العربي المعاصر. دراسة تحليلية نقدية، 1994) ولكي يصحح الجابري مسار الفكر العربي المعاصر في التعامل مع هذا المفهوم الوافد يطرح هذا السؤال: كيف يمكن أن ننقل إلى فكرنا نحن العرب–الذين نهتف بشعار "المجتمع المدني" كشعار للحداثة والتقدم–مضمون هذا الشعار إلى وعينا؟، يقوم الجابري بدارسة وتحليل تاريخ هذا المفهوم في الواقع الغربي، فيرى أن "البداية يجب أن تكون في التعرف على مضمون ذلك الشعار كما هو مترسخ في وعي أهله.

إذا نحن رجعنا إلى تاريخ مفهوم "المجتمع المدني" في الثقافة الأوروبية سنجد أن ظهوره، محملا بهذه المعاني، قد ارتبط بالتطور الذي شهده المجتمع الأوروبي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهو التطور الذي شمل ميادين التجارة والصناعة والعلم، وبالتالي الاجتماع والسياسة. لقد انتصرت مدينة الأرض على مدينة السماء (مدينة الكنيسة)، وتفككت الأسرة بفعل الانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، وحلت محلها الشركات والنقابات والجمعيات، وهيمنت التجارة ومنطقها فتعززت الفردية من جهة، وساد التبادل والاعتماد المتبادل الذي تؤسسه المصلحة الخاصة من جهة ثانية. ومجموع هذه التطورات هو مضمون مصطلح "المجتمع المدني"!، وخلاصة ذلك أن هذه المطابقة كما يبدو للجابري سرعان ما يتبين خطؤها وخطرها عندما ننتبه إلى ثلاثة أمور:

الأول: أن كلام مفكري النهضة والأنوار في أوروبا عن "المجتمع المدني" كان يخص مجتمعات كانت تنتقل فعلا من المجتمع الزراعي الإقطاعي إلى المجتمع الصناعي الحداثي.

والثاني: أنه كان جزءا من سياق تطور تاريخي كان يخضع بكامله للمعطيات الداخلية الذاتية، الخاصة بهذا المجتمع الأوروبي أو ذاك، يقصد الجابري بذلك غياب تأثير سلبي لأي عامل خارجي.

والثالث: أن كثيرا من المشاكل الداخلية، الاقتصادية منها والاجتماعية، التي كان يعاني منها المجتمع الأوروبي في ذلك الوقت، قد أمكن تجاوزها بفضل التوسع الاستعماري: الهجرة إلى المستعمرات، موادها الأولية، عائدات أسواقها... إلخ. "وهذه أمور غائبة تماما بالنسبة للعالم العربي الراهن. فالمجتمعات العربية لا تعيش حالة الانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، ولا تَنْسلم من التدخلات الخارجية التي تعيق التطور في هذا الاتجاه، إضافة إلى وقوعها تحت وطأة استغلال إمبريالي عالمي، وهذه الفوارق الأساسية تفرض على الباحث الأخذ بعين الاعتبار كلا من الزمان والمكان عندما يفكر في مفهوم المجتمع المدني والمفاهيم المماثلة. (الجابري م.، المجتمع العربي والواقع العربي الراهن، 2005)

وللإبانة أكثر فيما يقصده الجابري بأي معنى، حتى لا نقول "بأي حق"، يمكن نقل هذا المفهوم إلى مجتمعات لم تعش هذه التطورات مثل "المجتمع العربي"، المجتمع الذي ما زال يحتفظ بـ–"القبيلة"–كمكون أساسي فيه* !، يجب التأكيد أن الهدف من هذه الملاحظة التي أبداها الجابري ليس التشكيك، لا من قريب ولا من بعيد؛ في جدوى الاهتمام بقضية "المجتمع المدني" والتحول الديمقراطي في وطننا العربي، إن هدف الجابري كما يبدو من هذه الملاحظات هو الدعوة إلى معالجة هذه القضية بأكبر قدر من الاستقلالية، "إن المرجعيات الأوروبية في الموضوع، سواء كانت واقعاً تاريخياً أو اجتهادات فكرية، يجب أن تبقى مرجعيات استشارية لا غير. يجب ألاَّ تنقلب إلى "نموذج سلف" يهيمن على الفكر ويوجه الرؤية. (الجابري م.، سلسلة مواقف، 2006)

إن هذه الدعوة تطال أيضاً المفاهيم التي عرض لها الجابري في مقالاته المتعددة كـ (مفهوم العلمانية، ومفهوم العقد الاجتماعي) رغم أن الحاجة للتشديد عليها بخصوص مفهوم "المجتمع المدني" أقوى وأشد. ذلك لأن "العقد الاجتماعي" من تلك المفاهيم العامة التي يغلب فيها "العام" على "الخاص": فمفهوم "العقد الاجتماعي الأمر فيه يتعلق أساساً بفرضية الهدف، منها تأسيس حق الشعب في انتخاب الحاكمين ومراقبتهم... إلخ، وهذا حق لجميع الشعوب، أما التطبيق العملي لهذا الحق فذلك أمر آخر، بعبارة قصيرة العقد الاجتماعي مطلب؛ وليس كذلك المجتمع المدني.

فعلا، "المجتمع المدني" ليس مطلباً بل هو واقع يكون موجوداً أو غير موجود، هذا أولاً. ثم إذا وجد نوعاً ما من الوجود صار الحديث عن طبيعة وجوده وعن حقوقه واختصاصاته... إلخ، أمراً ممكنا، إذن فسنرتكب خطأ فاحشاً

* يعبر الجابري أحياناً عن مفهوم القبيلة بـ "العشائرية". والذي أخذه من ابن خلدون، ويعرف الجابري هذه الأخيرة _العشائرية_ بكونها "طريقة في الحكم أو سلوك سياسي أو اجتماعي يعتمد على ذوي القربى بدل الاعتماد على ذوي الخبرة [أو أصحاب] التمثيل الديمقراطي الحر." والذي يؤدي بطبيعة الحال إلى فشل الدولة. كثيراً ما يتواجد هذا المفهوم (العشائرية) في مجمل الواقع السياسي الليبي والذي يعده الباحث من أخطر العوامل في تجميد العملية السياسية والتحول الديمقراطي.

إذا نحن اعتقدنا أن "المجتمع المدني" مطلب يتوقف وجوده على مجرد المطالبة به، إن المجتمع المدني واقع اقتصادي اجتماعي سياسي ثقافي تتضافر في تكوينه عدة عوامل، إنه بعبارة قصيرة المجتمع الحديث الذي يتخذ شكله تدريجياً مع التحول الديمقراطي. والتحول الديمقراطي يتم عبر جملة مطالب منها "حقوق الإنسان" ومبدأ السيادة للشعب الذي هو مضمون "العقد الاجتماعي"... إلخ. وإذن فالمجتمع المدني هو النتيجة العملية للتحول الديمقراطي، التحول الذي يتم بفعل تطور داخلي للمجتمع، ولكن أيضاً بفعل النضال من أجل تحقيقه عبر مطالب معينة كمطالب حقوق الإنسان والمواطنة، وحتي يتم تحقيق هذا المفهوم دون الوقوع فيما نبه إليه الجابري فيما سبق فإنه يرى "إننا سنضطر إلى ربط ظهور الحاجة عندنا إلى هذا الشعار (المجتمع المدني) بفشل النموذج المجتمعي الذي يشيد على الأرض العربية، من خلال دولة الحزب الوحيد، ودولة (الضباط الأحرار) ودولة الملكيات المطلقة والرئاسات القبلية والفردية." (الجابري م.، كيف نحدد مفهوم المجتمع المدني، 2006)

إذا فحسب رؤية الجابري فإن المجتمع المدني هو نتيجة عملية للديمقراطية بشكلها العملي (أي في إطار تطبيقها) إلاّ أنه أكد أن هذا التحول ولكي يتم تضمين فائدته في مجتمعاتنا لا بد أن يصحبه تطور داخلي متمثل في واقع التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي لمجتمعنا.

وأخيراً ينبغي الملاحظة أن الجابري لم يكن فقط حدراً في مسألة التعامل مع مفهوم "المجتمع المدني" باعتباره مفهوما وافدا خارج البيئة العربية، وينبغي الحدر من طريقة توظيفه، وفهم شروط استنباته في البيئة العربية، بل إنه كان حدراً أيضاً في ضرورة مراعاة التفاوت الكبير القائم بين الأقطار العربية لمفهوم "المجتمع المدني"، وذلك لخصوصية هذا المفهوم، بمعنى أن البحث في "المجتمع المدني" يجب ألا يتقيد بنفس البداية بالنسبة لجميع الأقطار العربية. حيث يقول "إن تفاوت التطور واختلاف التجارب في العالم العربي يقضيان أن ننظر إلى مضمون "المجتمع المدني" من مؤشرات متعددة، وأن تكون نظرتنا هذه قابلة للارتداد، مع اعتبار الخصوصية في هذا المجال. ومن مظاهر الخصوصية في أقطار عالمنا العربي أن الطريق إلى "المجتمع المدني" قد مر ويمر في بعض الأقطار عبر الانتقال –مثلا–من القبيلة إلى الطريقة الصوفية (المهدية، السنوسية، القادرية، الشاذلية...)." (الجابري م.، المجتمع العربي والواقع العربي الراهن، 2005) وقد يتم الانتقال مباشرة من الطائفة إلى الحزب والنقابة والجمعيات المهنية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني على الطريقة الأوروبية، كما قد يحدث أن تتزامن تلك الأطر الاجتماعية العربية وتتعايش مع بعضها بعضاً، مع قيام الحزب والنقابة دون أن يكونا بديلا عنها.

رغم التفاصيل الدقيقة التي اشترطها الجابري لإمكانية استنبات مفهوم "المجتمع المدني" في الواقع العربي، وما ساقه أيضاً من حالتي الانتقال الممكنة لهذا المفهوم في الاقطار العربية، والالتزام بمراعات التفاوت بين الدول العربية حول هذا المفهوم، إلاّ أن الباحث يعتقد جازماً أنه لا يمكن تحقق مفهوم المجتمع المدني في الكثير من الدول العربية وخاصة ليبيا، وذلك يعود حسب اعتقاد الباحث إلى مرور الكثير من تلك الدول العربية بانتكاسات سياسية، واجتماعية، واقتصادية، حالت دون تحقق هذا المفهوم ونضوجه بالشكل الذي نظّر له الجابري.

الخاتمة:

اعتمد المفكر المغربي محمد عابد الجابري في منهجه التفكيكي النقدي على الفهم الدقيق في قراءته للتراث العربي الإسلامي، وخاصة ما تعنيه المفاهيم في الفكر التراثي، مع نقده للكيفية التي قدم بها أصحاب الفكر الحداثي من مفكري الإسلام المعاصرين الذين استجلبوا مفاهيمنا التراثية التي قابلوها بالمفاهيم الغربية الحداثية، وذلك لإعادة استنباتها في بيئتنا، وواقعنا العربي المعاصر، في محاولة اعتبرها الجابري يائسة في عملية إصلاح الواقع العربي الإسلامي المأزوم والمؤرق.

اعتبر الجابري أن إعادة استنبات المفاهيم بقصد استنهاض الأمة لركب الحضارة الغربية المتقدمة لا يكون بالرجوع إلى إحياء مفاهيم التراث، ومحاولة إنطاقها بمضامين لا يمكن تحقيقها في ظل ما نشهده من تطور تكنلوجي كبير في واقعنا المعاش، رغم أنه في نفس الوقت لا يقول بالانسلاخ عن التراث، ولا أن نساير مفاهيم غربية تعكس ظروف معينه لواقع تاريخي في مجتمع آخر عاش ظروف خاصة، بل يجب استيعاب التراث بكل تجلياته ومراحله التاريخية، فكلما استوعب التراث بشكل سليم، كلما كان توظيفه بشكل سليم. فالجابري يرى أنه لا يمكننا أن نظمن قفزات نهضوية من خارج تراثنا، ولا أن نبني جسوراً قوية باتجاه المستقبل من دون الانطلاق من تراثنا، كما يبحث الجابري في فكرة الإصلاح في المرجعية الأوروبية.

اشترط الجابري الكيفية التي يستوجب بها استنبات المفاهيم إلى المرجعية المراد نقلها إليه؛ عدم الأخذ بكل المنجزات التاريخية المنقولة من تلك المرجعية، بل يجب الأخذ فقط بما هو صالح للحياة الفكرية المعاصرة، والحذر من الانشغال بما يمكن أخذه من (الاتجاهات والمذاهب) ولا يمثل واقعنا لأن هذا عمل غير تاريخي يؤدي إلى حلقات مفرغة.

حتى تتحقق محددات الإصلاح بشكل سليم اشترط الجابري الأخذ في اعتبارنا للفارق في تطور التجارب السياسية بين الأقطار العربية، وبهذا لم يكن الجابري حدراً فقط من مسألة التعامل مع محددات مفهوم الاصلاح باعتبارها وافدة خارج البيئة العربية؛ بل يرى ضرورة الحدر من طريقة توظيف محددات الاصلاح، وفهم شروط استنباتها داخل البيئة العربية أيضاً.

إن ما جعل نتائج الجابري مقبولة ومنطقية حول مفهوم الإصلاح؛ دقة الشروط التي وضعها لتبيئة المفاهيم، حيث نجده لم يكن فقط قد وضع في الاعتبار الاختلافات بين حضارة وأخرى؛ بل إنه أخذ في الحسبان التباين في الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شكلت واقع كل قطر من الاقطار العربية أيضاً.

لهذا السبب سيجد القارئ في قراءة الجابري النقدية لمحددات الإصلاح التي ذُكرت في هذا البحث ما يحاكي الواقع المعاصر المأزوم والمؤرق الذي مازال يعيشه كل قطر من الأقطار العربية.

المراجع:

- حسن حنفي، ومحمد عابد الجابري. (1990). *حوار المشرق والمغرب* (المجلد الأولى). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- عبدالوهاب المسيري. (2002). *العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة* (المجلد ط1). القاهرة: دار الشروق.
- غالب بن علي عواجي. (2006). *المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلمين منها* (المجلد 1). جدة: المكتبة العصرية الذهبية.
- محمد عابد الجابري. (1994). *الخطاب العربي المعاصر. دراسة تحليلية نقدية* (المجلد 5). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد عابد الجابري. (2014). *في نقد الحاجة إلى الإصلاح* (المجلد الثانية). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد عابد الجابري. (1997). *قضايا في الفكر المعاصر*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- رافد علي. (12 فبراير، 2021). صحيفة النبي...تجاهل تاريخي أم عزوف منهجي مقصود!؟ *جريدة الوسط*.
- رضا شريف. (2015). الاستعارة والتبيئة المفهومية في قراءة التراث العربي الإسلامي عند محمد عابد الجابري. *مجلة الباحث*. منصة المجلات الجزائرية.
- محمد عابد الجابري. (11 أكتوبر، 2004). الديمقراطية والعقلانية بدلاً من العلمانية. *الاتحاد الإماراتية*.
- محمد عابد الجابري. (14 مارس، 2005). المجتمع العربي والواقع العربي الراهن. *الاتحاد الإماراتية*.
- محمد عابد الجابري. (28 فبراير، 2005). المجتمع المدني: المعنى.. والمفهوم. *الاتحاد الإماراتية*.
- محمد عابد الجابري. (2006). *سلسلة مواقف* (المجلد ط1). الدار البيضاء: الشركة العربية الإفريقية للتوزيع والنشر والصحافة.
- محمد عابد الجابري. (2006). *سلسلة مواقف*. (المجلد الأولى). الدار البيضاء: الشركة العربية الإفريقية للتوزيع والنشر.
- محمد عابد الجابري. (13 ديسمبر، 2006). قضايا وآراء. كيف نحدد مفهوم المجتمع المدني. صحيفة *المجلة*. الشركة السعودية للأبحاث والنشر.
- محمد عابد الجابري. (13 ديسمبر، 2006). كيف نحدد مفهوم المجتمع المدني. صحيفة *المجلة*. الشركة السعودية للأبحاث والنشر.
- محمد عابد الجابري. (28 سبتمبر، 2009). حقائق حول الخلافة في الإسلام. *صحيفة الاتحاد*.
- محمد عابد الجابري:. (2006). *الديمقراطية وحقوق الإنسان*. منظمة اليونسكو.

مواقع الكترونية:

- /https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9
- /https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9
- https://www.dictionary.com/browse/environment